

بقوله وظلوه في اي غير المتواتر وهو المشهور قد يرد  
 بله حصص ايضا قال التلميذ يقال عليه فما هو ذا يسمى  
 انتهى قيل وكانه سمي هذا باسم المشهور يطلق على  
 ما انتهى على الالف قلت بل التصواب انه يسمى  
 المشهور على ما سبق تقريره وتقدم تحريه ويذكر عليه  
 قوله لكن مع فقد بعض الشروط انه لا يتوى طرفاه  
 اولا يكون متنها الى الحسن او يتخلف عنه اشارة العلم  
 واغتر التلميذ حيث قال هذه زيادة زائدة الشارح تبعا  
 لرأى قوله في الفن ان معنى عنها قول ما لم يجمع  
 الشروط التواتر انتهى وفيه ان هذه الزيادة مع عدم  
 الحصر وقيد ما لم يجمع شروط التواتر مع الحصر  
 فتدبر وتأدب فان معناه صاحب هذه المقالة امام  
 في هذا الفن لا بحالة ثم قيل هذا يدل على ان عدم اجتماع  
 شروط التواتر شرط في المشهور فيكونان متباينين و  
 ما ذكره اوله من قوله وكل متواتر مشهور يدل على ان  
 بينهما عموما وخصوصا مطلقا وقد يجب بان المقصود  
 من التقسيم بيان ماهي غير المتواتر من المشهور ولا  
 ماهو اعتم من المتواتر وغيره فان المشهور المتواتر  
 داخل في عموم المشهور ومع حصص قيل عطف

على

على قوله اما ان يكون الخ والتظاهر انه عطف بله حصص  
 بما فوق الاثنين اي حصص واقع بعدد كائين اكثر من اثنين  
 كما قال اي بثلاثة فصلا عدة وقوله ما لم يجمع شروط  
 التواتر مستغنى عنه لانه اذا كان مع الحصر فلم يجمع  
 فيه شروط التواتر كما قد يقال انه قيد لقوله فصلا  
 عدة اذ قد يصل الى كثرة تقيد التواتر او بهما اي باثنين  
 فقط او بواحد قيل العطف حسب المعنى والحاصل ان  
 الخبي اما ان يرد بطرف بله حصص او مع حصص بما فوق  
 الاثنين او بالاثنين او بواحد ما عطفه على قوله  
 ان يكون لكنه باعتبار حذف العامل اي الخبي اما ان يكون  
 له طرف بله حصص او يكون له طرف مع حصص او يرد  
 باثنين او بواحد كما يدل عليه قوله والمراد بقولنا  
 ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان دفع ما قيل  
 ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فانه  
 كلمة اما بقيت بله اذ حيث لم يعطف على يكون  
 شيئا لا با ولا باما واما معنى فان تقدير الكلام هكذا  
 او يكون له طرف مع الحصر بواحد ولا يخفى فساد  
 وقد اجيب ايضا بان له اوله اذ بالتحريك الجنس  
 مجازا والجنس يطلق على الواحد والاثنين واما لتقدير